

الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

حتى نهاية مايو
٢٠٢٣

حتى نهاية مايو
٢٠٢٢

1,064

متوسط الإنتاج (ألف برميل يومياً)

1,034

84

متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)

82

2,810

صافي إيرادات النفط (مليون رع)

2,568

◀ الأداء المالي حتى نهاية مايو

مليون ريال عماني



نسبة التغير

الإيرادات %3

الإنفاق %4



الأداء المالي

حتى نهاية مايو 2023م

«الإيرادات»

شهدت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنسبة (3%) حتى نهاية مايو 2023م، مسجلةً نحو (5,463) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (5,325) مليون ريال عماني ذات الفترة من عام 2022م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع صافي إيرادات النفط والإيرادات الجارية، مشكلةً (52%) و(30%) من إجمالي الإيرادات العامة على التوالي.

مليون ريال عماني

نسبة التغير	2023	2022	البيان (حتى نهاية مايو)
%9	2,810	2,568	صافي إيرادات النفط
(%26)	1,003	1,356	صافي إيرادات الغاز
%18	1,644	1,393	الإيرادات الجارية
-	7	9	الإيرادات والاستردادات الرأسمالية
%3	5,463	5,325	إجمالي الإيرادات

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

1 الإيرادات النفطية

■ صافي إيرادات النفط:

ارتفع صافي إيرادات النفط حتى نهاية مايو 2023م بنسبة (9%)، مسجلاً نحو (2,810) مليون ريال عماني، مقارنة بتحصيل (2,568) مليون ريال عماني حتى نهاية مايو 2022م. ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع متوسط سعر النفط المدفق ليصل إلى (84) دولار أمريكي للبرميل، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الإنتاج إلى نحو (1,064) ألف برميل يومياً.

■ صافي إيرادات الغاز:

انخفض صافي إيرادات الغاز حتى نهاية مايو 2023م بنسبة (26%)، مسجلاً نحو (1,003) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (1,356) مليون ريال عماني بنهائية مايو 2022م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى تغير منهجية تحصيل إيرادات الغاز بحسب النظام المالي الجديد لشركة الغاز المتكاملة، والقائم على توريد صافي إيرادات الغاز بعد خصم مصروفات شراء ونقل الغاز.

2 الإيرادات الجارية

ارتفعت الإيرادات الجارية المدحولة حتى نهاية مايو 2023م بنسبة (18%)، مسجلةً نحو (1,644) مليون ريال عماني، مقارنة بتحصيل (1,393) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م.

الأداء المالي

حتى نهاية مايو 2023م

« الإنفاق »

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية مايو 2023م نحو (4,882) مليون ريال عماني، مرتقاً بمقدار (188) مليون ريال عماني، أي بنسبة (4%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2022م.

وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

1 المصاروفات الجارية

بلغت المصاروفات الجارية حتى نهاية مايو 2023م نحو (3,365) مليون ريال عماني، متخففةً بندو (320) مليون ريال عماني أي بنسبة (9%) مقارنة بندو (3,685) مليون ريال عماني خلال الفترة ذاتها من عام 2022م.

2 المصاروفات الإنمائية

بلغت المصاروفات الإنمائية للوزارات المدنية حتى نهاية مايو 2023م نحو (289) مليون ريال عماني، بنسبة صرف بلغت (32%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2023م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

3 المساهمات والنفقات الأخرى

بلغ إجمالي المساهمات والنفقات الأخرى حتى نهاية مايو 2023م نحو (678) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (31%) مقارنة بتسجيل (516) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2022م؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى صرف تكاليف دعم قطاع الكهرباء حتى نهاية مايو 2023م والبالغة نحو (244) مليون ريال عماني، ودعم المنتجات النفطية بندو (143) مليون ريال عماني. كما بلغ التحويل لنجد مخصص سداد الديون نحو (166) مليون ريال عماني.

« الفائض / العجز »

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية مايو 2023م فائضاً مالياً بلغ نحو (581) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل فائض بلغ (631) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2022م.

البرنامج الوطني لتطوير القيادات واستشراف المستقبل

تخريج الدفعة الودعة التعليمية الأولى من البرنامج الوطني لتطوير القيادات واستشراف المستقبل

أحد مشاريع برنامج الشراكة من أجل التنمية (الأوفست) الهادف إلى الارتقاء بالأداء الحكومي من خلال تطوير مهارات القيادات الوسطى بالجهاز الإداري للدولة وتأهيلهم بمهارات الإدارة والقيادة وصنع السياسات وتحقيق مؤشرات الأداء بكفاءة.

«الأهداف»

إعداد الإدارات الوسطى لمواكبة التغيرات
المتسارعة التي يشهدها العالم

تطویر المھارات القياديۃ لدى الإدارات
الوسطی بالجهاز الإداري للدولة.

«الشركاء»



المنفذ للبرنامج
التدريبي.



الممولة لتنفيذ البرنامج
ضمن التزامها ببرنامج
الشراكة من أجل التنمية.



المشرفة على تنفيذ
البرنامج التدريبي.



المشرفة من خلال برنامج
الشراكة من أجل التنمية.

«مخرجات الدفعة الأولى:»

لمدة

6 أشهر

تنفيذ

5 وحدات تعليمية تقدم عبر
نظام التعليم المدمج

تخريج

29 مشاركاً من الإدارات
الوسطى بالجهاز الإداري للدولة

الأداء الاقتصادي العالمي والمحلّي

الاقتصاد العالمي

تشير توقعات البنك الدولي في تقريره "الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر في يونيو 2023م إلى تباطؤ النمو العالمي من (3.1%) في عام 2022م إلى (2.1%) خلال عام 2023م، مشيراً إلى إن النمو العالمي شهد تباطؤاً حاداً وإن مخاطر الضغوط المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تزداد حدةً وسط ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. ويتوقع البنك الدولي بأن يتراجع معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (باستثناء الصين) من (4.1%) في 2022م إلى (2.9%) في 2023م.

أسواق النفط العالمية

وفقاً لتقرير توقعات الطاقة قصيرة الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في يونيو 2023م، فقد بلغ متوسط سعر خام برنت الفوري في مايو الماضي (76) دولار للبرميل. وأشار التقرير إلى أن استمرار حالة عدم اليقين بشأن الظروف الاقتصادية تحد من التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى تراجع أسعار النفط. ورغم انخفاض أسعار النفط خلال شهر مايو، إلا أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع انخفاض مخزونات النفط العالمية خلال الربع الثالث من عام 2023م حتى الربع الثالث من عام 2024م. ونتيجة لذلك، تتوقع إدارة معلومات الطاقة ارتفاع سعر خام برنت من متوسط (79) دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 2023م إلى (84) دولار للبرميل خلال عام 2024م.

الاقتصاد المحلي

أشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الصادرة في يونيو 2023م إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الأول من عام 2023م قد ارتفع بنسبة (4.7%) مسجلاً ما قيمته (8.7) مليار ريال عُماني مقارنة بنحو (8.3) مليار ريال عُماني بنهاية الربع الأول من عام 2022م. كما ارتفعت القيمة المضافة لأنشطة النفطية خلال الربع الأول من عام 2023م بنسبة (3.5%), مسجلةً نحو (2.8) مليار ريال عُماني مقارنة بالربع ذاته من عام 2022م.